تصدير الخضروات

والفواكه المصرية [١]

ان بلاد أوروبا الوسطى والشمالية يكسوها الجليد عادة فى فصل الشتاء ولهذا يكون من المتعذر زراعة الخضروات والفواكه بها فى ذلك الفصل

وانما فى فصل الصيف يزرعون فى أواسط أوروبا وشمالها جميع أنواع الخضروات ولا يحتاج أهالى تلك البلاد فى ذلك الفصل فى الغالب الا الى استيراد بعض الفواكه الاجنبية التى تنمو فى المناطق الحارة كالموز والليمون الهندى ونحوها . ولهذا تستورد المانيا من الخارج فى فصل الشتاء كميات كبيرة من الخضروات والفواكه تبلغ قيمتها حوالى ٢٤٠ مليون مارك سنويا

ونصيب مصر فيما تستورده المانيا من الفواكه والخضر ضئيل جداً وان أغلبه من البصل المصرى — هذا فى حين أن نصيب بلاد كهولانده كبير جداً مع أن هذه البلاد الاخيرة تنتج خضرواتها بواسطة التدفئة الصناعية — ورغم الصعوبات التى تلاقيها فى انتاجها فان هولانده الآن فى مقدمة البلاد

---

(١) نشرنا فى العدد الماضى موضوعا عن تصدير الخضروات والفواكه المصرية وننشر هذا الموضوع الذى قام بدراسته حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا وزير مصر فى المانيا وعرضه على لجنة التعاون المشترك بين وزارة الزراعة ومصلحة التجارة والصناعة بجلستها المنعقدة يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ والتى قررت — بعد سماعها له — الموافقة على المشروع وتأييده من كل نواحيه وانشاء لجنة لأخذ المعدات وعمل التجارب والاتصال بالهيئات المختلفة لتنفيذه تمهيداً لتكوين شركة تقوم به

وقد قررت اللجنة تقديم شكرها الجزيل لسعادة نشأت باشا على ما قام به من المباحث الجدية بخصوص هذا الموضوع وما بذله من مجهود كبير لتحقيق مشروع هام يترتب عليه بناء الثروة الزراعية فى البلاد

التى تصدر الخضروات والفواكه الى المانيا . وقد أقيمت فى تلك البلاد البيوت الزجاجيـة المتسعة لأنتاج هذه المحاصيل بواسطة الحرارة الصناعية . ولا يخفى ما تتكلفه هذه الطريقة من النفقات الباهظة فضلا عن أن العمال فى تلك البلاد يتناولون أجورا عالية تزيد فى نفقات الانتاج

وقد دعت هـذه الظروف الى التفكير فى دخول مصر فى هذا المضمار فبحثت هذا الموضوع من وجهاته الثلاث : الفنية والتجارية والمالية

وعقدت أول لجنة لهذا الغرض بعد أن عملت المباحث المبدئيـة بدار المفوضية المصرية فى برلين بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وحضر الاجتماع الدكتور اريك الكسندر مدير عام البنك الالمانى الشرقى لتمثيل الوجهة المالية من وجهات الموضوع والدكتور رايت جى وهو من اكبر منتجى الخضروات والمتجرين فيها بالمانيا لتمثيل الوجهة التجارية والدكتور بوير وهو مدير معهد قيصر ويلهلم لتمثيل الوجهة الفنية

وقد أتفق فى الجلسة التى عقدت بدار المفوضية على توزيع الابحاث التى تقتضيها دراسة هذا الموضوع بين الاعضاء الحاضرين على أن يختص كل واحـد منهم بفحص نقطة خاصة من أطراف الموضوع وذلك بعد أن تأكدنا من أن مشروع استيراد الخضروات من مصر فى فصل الشتاء لا يترتب عليه منافسة تتأثر منها الزراعة الالمانية تأثراً ضاراً . وبعد أن تحققوا أن فى استيراد الخضروات والفواكه مزية من وجهة الصحة العامة حيث يترتب عليه الاقلال من استهلاك اللحوم والاكثار من استعمال الخضروات والفواكه فى الغذاء

واتفق الاعضـاء فيما بينهم على أن يجتمعوا لتبادل الرأى فى أبحـاثهم ومناقشتها وتوحيدها وقد قمت بدراسة مسألة طرق النقل

وتبين من الأبحاث التى قمت بها فى صدد هذه المسألة أن هناك واحدة من طريقتين : (١) اما طريق النقل البرى مع اجتياز ايطاليا والمرور منها الى أوروبا الوسطى (٢) واما النقل بطريق البحر مباشرة الى هامبرج

وللطريقة الأولى مزية امكان وصول الخضروات والفواكه المصدرة بسرعة فى مدة تبلغ حوالى الاسبوع ولكن هناك عقبتين تعترضان هذه الطريقة وهما العقبة الاقتصادية والعقبة السياسية

وتتلخص العقبة الاقتصادية فى أن النقل بطريق السكك الحديدية أغلى بكثير من النقل بواسطة البحر

اما العقبة السياسية فتتلخص فى أن هذه الخضروات لا بد أن تمر من طريق تريستا وايطاليا والمانيا . وقد عارضت الحكومة الايطالية فى مرورها بأرضها لأنها هى نفسها تنتج الخضروات . وقد كانت حجتها الظاهرة هى أن مرور الخضروات المصرية بأرضها قد يؤدى الى انتقال عدوى الامراض المصابة بها الخضروات والفواكه المصرية الى الخضروات والفواكه الايطالية

وقد حصلت مفاوضات مع الحكومة الايطالية فى هذا الصدد وكانت نتيجتها أن أمكن ان تسمح الحكومة الايطالية بمرور الخضروات والفواكه المصرية على أرضها فى مدة الشهر أو الشهر ونصف التى لا يحتمل اثناءها مزاحمة الخضروات والفواكه المصرية للخضروات والفواكه الايطالية

و بناء على هذا وجهت الاهتمام بالطريق الثانى وهو طريق النقل البحرى من القطر المصرى الى هامبرج مباشرة

وتبين من الابحاث التى قمنا بها أن هناك طرق ثلاثة من طرق النقل المباشرة بطريق البحر وهذه الطرق هى : —

١) النقل فى بواخر عادية خالية من الاجهزة المخصوصة

٢) النقل فى البواخر التى بها تهوية تستخدم فيها مراوح كهربائية فى عنابر الشحن

٣) النقل فى البواخر التى بها أجهزة للتبريد

ولا بد من عمل التجارب بارسال الخضروات والفواكه من القطر المصرى الى هامبرج بهذه الطرق الثلاثة

ولم يتيسر بعد معرفة نتيجة تجربة النقل بالطريقتين الأوليين وانما جربت الطريقة الثالثة حيث أرسل قسم البساتين التابع لوزارة الزراعة بعض العينات من الخضروات المصرية فى أحد العنابر المبردة لباخرة من بواخر شركة هامبرج امريكا لين .

وهـذه الخضروات المرسلة وهى البسلة والفاصوليا الخضراء تعد بالنسبة لحاجات السوق الراهنة فى المانيا من قبيل الكماليات أو الترف

والخضروات تنقسم بالنسبة لطرق تصديرها بطريق البحر الى قسمين:

١) قسم يشمل الخضروات التى يمكن ارسالها فى أى باخرة بغير حاجة الى أجهزة خاصة

٢) وقسم يشمل الخضروات التى يتحتم ارسالها فى العنابر المبردة

وقد درست مسألة تصدير الخضروات الى المانيا عن قرب فذهبت الى ميناء هامبرج لكى نطلع على النظام الموجود فى مينائها الحرة فى استيراد الخضروات والفواكه والاتجار فيها

وزرت بورصة هامبرج الخاصة بالخضروات والفواكه وتبين لى أن هذه

البورصة منظمة تنظيما يشبه فى دقته تنظيم بورصة القطن بالاسكندرية وما يتبع فى بورصة هامبرج يتلخص فيما يلى :

ترسل شحنة الخضروات أو الفاكهة باسم أحد كبار الوسطاء المعروفين فى هامبرج ويفحصها عند وصولها الى تلك الميناء موظف مختص وينتقى منها ثلاثة أو أربعة صناديق يفتحها ليعرضها على جمهور المشترين بصفة عينة . وتعطى العينة والرسالة نمرة مميزة ويحصل عرض العينات فى صالة خاصة تحت الاشراف الحكومى وتقسم الرسالة الى أقسام يلاحظ فيها أن تكون فى متناول راغبى الشراء

ثم تعرض الرسالة للبيع بالمناداة فى صالة علنية يؤمها جمهور راغبى الشراء من المانيا نفسها ومن بلاد اوروبا الشمالية

ومن يرسو عليه آخر عطاء يقيد أسمه فى استمارة خاصة ثم اذا كان الشراء لحاجات الاستهلاك فى المانيا نفسها يدفع المشترى الرسوم الجمركية اما اذا كان الشراء لاعادة التصدير الى بلاد اوروبا الشمالية فلا تدفع هذه الرسوم لأن ميناء هامبرج حرة

وقد لفت نظرى صنفان من أصناف الخضروات والفواكه التى يحصل الاتجار فيها فى بورصة هامبرج وهذان الصنفان هما الطماطم والبرتقال

اما البرتقال فيرد الى ميناء هامبرج من يافا ومن اسبانيا ولكن الاقبال على برتقال يافا أكثر منه على البرتقال الاسبانى نظرا لكبر حجم الأول وسماكة جلده فى حين أن الثانى يحتاج الى عناية أكبر أثناء النقل لأنه أسرع الى العطب من برتقال يافا

أما الطماطم فيرد أكثرها من جزائر الكناري

ولا تتبع فى حفظ الطماطم طريقة التبريد وانما توضع فى صناديق محشو بالاعشاب اليابسة و بهذه الطريقة تظل الطماطم طازجة أثناء النقل

وقد خطر لى بأنه ربما كانت هناك صعوبة بالنسبة لشحن الخضروات والفواكه من مصر بسبب ضرورة استيراد الخشب الذى تصنع منه الصناديق وكذلك الاعشاب التى توضع فيها الطماطم الا أنه وجد أن هذه الصعوبة موجودة أيضاً فى جزائر الكناري حيث يستوردون الصناديق جاهزة من بلاد السويد لا ينقصها غير التسمير وكذلك يستوردون الاعشاب التى توضع بينها الطماطم من الخارج

أما الطريقة التى تتبع فى حزم صناديق الطماطم بجزائر الكناري فتتلخص فى أن يحزم كل أربعة صناديق بحزام واحد فتصبح طرداً واحدا زنته قائما ٤٢ كيلوجراما والوزن الصافى لما به من الطماطم ٣٠ كيلو جراما .

وبعد استنزال المصاريف التى يتكلفها الطرد الواحد من الثمن الذى يباع به فى ميناء هامبرج ينتج صافى الثمن لطماطم جزائر الكناري فى هامبرج فالسعر الجارى فى بورصة هامبرج فى اليوم الذى زرته فيه وهو يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ كان من ١٦ — ٢٠ مارك للطرد باعتبار أن صافيه ٣٠ كيلو جرام وهذا السعر كان منخفضاً انخفاضاً غير عادى بسبب كثرة ما كان معروضاً في ذلك اليوم من الطماطم واذا كان سعر الثلاثين كيلوجراما أى حوالى ثلثاى القنطار من ١٩ — ٢٠ ماركا أى من ٨٠ — ١٠٠ قرشاً فيكون سعر القنطار الصافى بميناء هامبرج لا يقل عن ١٢٠ قرشاً

هـذا فى حين أن سعر القفص من الطماطم بميناء الاسكندرية يتراوح بين الخمسة والستة قروش وسعر القنطار فى تلك الميناء بالتعبية حوالى ١٢ قرشاً

وبيان المصاريف التى يتكلفها الشحن والتفريغ .. الخ ومفردات هذه المصاريف تتلخص فيما يلى : ٦٠/٠ عمولة تحصل فى هامبرج على أساس السعر هناك . ويضاف الى هذه النسبة مصاريف التفريغ من الباخرة والوضع فى مخازن التبريد التى تملكها الحكومة فى الميناء وتؤجرها لحفظ الخضروات والفواكه بها كما يضاف اليها مصاريف العرض على الجمهور والمناداة عند البيع فتصل النسبة الى حد يتراوح بين ١٠ و ١٥ ٪ من السعر الذى تباع به الطماطم فى هامبرج وهذه النسبة تبلغ حوالى ٢٠ قرشاً للقنطار الواحد

ويضاف الى ذلك المصاريف التى تنفق فى الحزم بجزائر الكنارى وقد تبين أن هـذه المصاريف تبلغ ٧ بسيطه بالنسبة لأربع صناديق أى حوالى الشلن أو الخمسة قروش للصندوق الواحد والأربع شلنات أو العشرين قرشاً للصناديق الأربعة

ويدخل فى هذه المصاريف ثمن الصناديق والأعشاب التى توضع بها الطماطم وبما أن الوزن الصافى للاربعة صناديق يبلغ ثلثاى القنطار كما تقدم فتكون اذن مصاريف حزم القنطار الصافي من الطماطم ٣٠ قرشاً

وتضاف الى هـذا مصاريف النقل بطريق البحر وهى لا يمكن أن تزيد عن ٣٠ شلنا للطن أى حوالى خمسة قروش للقنطار

فتكون مجموع التكاليف ٤٥ قرشاً تطرح من ثمن البيع بهامبرج وقدره ١٢٠ قرشا فيكون صافى الثمن ٧٥ قرشا

ولمعرفة التكاليف التى يستدعيها تصدير الطماطم من مصر ولمقارنتها

بمصاريف تصدير الطماطم من جزائر الكنارى فقد كلفنا أحد وكلاء التصدير بالاسكندرية بأن يكتب تقريراً عن ثمن صناديق الشحن التى تضاهى الصناديق المستعملة لهذا الغرض فى جزائر الكنارى وتبين من ذلك التقرير أن ثمن الصندوق الواحد يتراوح بين القرش ونصف والقرشين فيكون ثمن الستة صناديق التى تكفى لشحن قنطار من الطماطم ١٢ قرشا على الأكثر

وقيمة ما يتكلفه ملء الصندوق الواحد من الأعشاب حوالى القرش الواحد وبناء على هذا لا يمكن أن يتجاوز مصاريف حزم القنطار الواحد ٢٠ قرش أما بالنسبة لمصاريف النقل بطريق البحر فقد خابرنا شركات البواخر وحصلنا منها على عطاءات مكتوبة وهذه العطاءات يتبين منها أن مصاريف شحن الطن الواحد فى عنابر التبريد (وأجورها أغلى بطبيعة الحال من الشحن فى العنابر العادية) لا يمكن أن تتجاوز ٣٠ شلنا للطن الواحد أى بمعدل حوالى الخمسة قروش للقنطار

فتكون إذن نتيجة العملية الحسابية على الوجه الآتى . —

	قرشا
الثمن الذى يباع به القنطار فى هامبرج	١٢٠
ويخصم من هذا الثمن مايأتى :	
أقصى ثمن يمكن أن يصل اليه سعر قنطار الطماطم بمصر	٢٠
مصاريف الحزم بالاسكندرية	٢٠
مصاريف النقل بطريق البحر	٥
مصاريف التفريغ والرسوم والعوايد التى تحصل عن عملية البيع بهامبرج	٢٠
فتكون جملة المصاريف بما فيها الثمن فى مصر	٦٥

و بطرحها من ثمن القنطار بهامبرج يكون صافى الربح ٥٥ قرشا وهذا الربح الصافى كما هو ظاهر يوازى أضعاف السعر للطماطم بمصر

أما أصناف طماطم الكنارى فتنقسم الى ثلاثة أقسام بحسب حجمها ويتفاوت الثمن بالنسبة الى كل قسم من هذه الأقسام: وهى (١) الطماطم كبير الحجم (٢) الطماطم متوسطة الحجم (٣) الطماطم صغيرة الحجم

ولطماطم جزائر الكنارى وهولاندا مزيتان يمتازان بهما عن الطماطم المصرية وهما قلة العصير وسمك القشرة

أما طماطم مصر فقد تمكن قسم البساتين — كما عرفت منه — من توليد نوع من الطماطم يعرف بالبرفكشون وهذا النوع خال من العيوب الموجودة فى الطماطم المصرية العادية وقد تبين من التجارب أنه يعطى محصولا يزيد عن محصول الطماطم العادية بمقدار مرة ونصف

وقد أخذنا الطماطم كمثال وأن ما ينتظر لها من الرواج فى بلاد أواسط أوروبا وشمالها ينتظر لغيرها من الخضروات والفواكه المصرية وأن الطماطم لا تحتاج فى نقلها الى أجهزة تبريد

ويمكن تقسيم الخضروات والفواكه المصرية الى الاقسام الآتية من حيث ما ينتظر لها من الرواج السريع فى تلك المناطق :

أولا — أصناف مصرية معروفة فى الأسواق الأجنبية بحثت حالتها وتبين أنه يمكن من أول الأمر دخول مصر فى المنافسة فيها بغير خطر نظراً الى أن أسعارها معروفة ومقطوعيتها كبيرة . وهذه الأصناف كالطماطم والقنبيط والى حد ما البسلة والفاصولية الخضراء وان كان هذان الصنفان الأخيران

مقطوعيتهما تقل كثيراً عن مقطوعية الطماطم والبرتقال نظراً لغلو ثمنها وقربهما لأن يكونا من الكماليات عن أن يكونا من الضروريات

ويمكن أن يضاف الى هذا القسم اليوسف افندى المصرى لأنه زرعت منه مساحات واسعة فى السنوات الاخيرة كما علمت من قسم البساتين وينتظر أن يزداد محصوله ازدياداً هائلا يتضخم به السوق المصرى ولهذا تكون هناك حاجة ماسة الى إيجاد منفذ له فى أسواق الخارج

ثانيا — أصناف مصرية كالباذنجان والخرشوف معروفة فى الاسواق الاجنبيـــة ولكنها تعتبر من قبيل الترف نظراً لغلو ثمنها ولهذا كانت مقطوعيتها قليلة

وهذه الاصناف وان كانت لاتصادف رواجا كبيراً فى أول الامر نظراً لغلاء سعرها وضيق سوقها بالتعبية إلا أن تعميم استهلاكها سيحدث شيئاً فشيئاً مع انخفاض سعرها بحيث ينفتح أمامها السوق تدريجياً

ثالثا — أصناف مصرية كثيرة عندنا ولكنها غير معروفة فى أسواق الخارج وهذه يجب العمل على إدخالها فى تلك الاسواق ويمكن ضرب مثل لها بالمانجو

ويجب البدء بالطبقة الاولى ذات الرواج المضمون والتدرج منها الى الطبقة الثانيـة فالثالثة لأنه إذا علمت التجربة من أول الامر فى الطبقتين الثانية والثالثة وتبين أنها غير ناجحة لترتب على ذلك القضاء على المجهودات التى تبذل فى هـذا السبيل لان الفلاح المصرى إذا صدم من أول الامر لايمكن اقناعه باعادة التجربة

وقد اهتممت ببعض أنواع معينة من الخضروات والفواكه كالفاصوليا الخضراء والكرنب والموز

فالفاصوليا الخضراء رواجها مضمون إذا وضعت بحالة جيدة وأسعارها فى المانيا تبلغ من خمسة إلى سبعة ماركات للصندوق الذى به تسعة كيلوجرامات

أما الكرنب فلا يجب التفكير فى تصديره إلى المانيا أصلا وذلك لانه يزرع هناك بكثرة ثم يدفن فى التراب ويكسوه الجليد زمن الشتاء ولهذا يبقى محفوظاً من العطب

أما الموز فلا يمكن لمصر أن تنافس أمريكا الجنوبية والوسطى وجزائر الكنارى فى تصديره إلى أواسط اوروبا وشمالها

على أن جميع هذه المعلومات مبدئية وسيجر السوق طبعاً إلى تصدير أصناف أخرى من مصر وتحديد ما يمكن أن يحصل منه على أثر الربح

و٨٠ ٪ مما يرد إلى هامبرج ينصرف إلى الاستهلاك الداخلى و٢٠ ٪ يعاد تصديره إلى شمال أوروبا

أما الوجهة المالية للموضوع فالفلاح المصرى صغيراً كان أو كبيراً لا يزرع محصولا إلا بعد أن يضمن سوقا له

ولهذا يجب التفكير فى إيجاد شركة مالية كبيرة مختلطة يدخل فى تكوينها المصريون الذين ينتجون الخضروات والفواكه والالمان الذين يستهلكون تلك المنتجات ويكون مركز الشركة مصر وعملها شراء وتصدير ما يمكن تصديره من الخضروات والفواكه المصرية إلى أواسط وشمال اوروبا كالمانيا وانجلترا وغيرهما من البلاد

وكبر الشركة وقوتها المالية من الشروط اللازم توافرها حتى لا يصادف الفلاح المصرى صدمة عنيفة تدفعه الى الاحجام عن زراعة الخضروات والفواكه فى المستقبل

وسيكون من الضرورى أن تنشأ بورصة للخضروات والفواكه فى مركز التصدير فى مصر أى فى الاسكندرية كما أن هناك بورصة لهذه المنتجات فى مركز الاستيراد فى هامبرج

وقد أمكن اقناع المصرفين الكبيرين فى المانيا وهما الديتش أور يننت بنك والدرسدنر بنك بالاهتمام بالمشروع والاشتراك فيه كما توصلنا كذلك الى اقناع بنك مصر الذى قبل المبدأ الذى بنى عليه المشروع من حيث هو

ويجب أن تكون القيمة الاسمية لأسهم الشركة غير كبيرة لكى تعم فائدتها أهالى البلاد ولا تكون محصورة بين أيد قليلة وبعبارة أخرى يجب أن تكون الشركة أهلية يستفيد منها الجميع

ولهذا وجب اشراك المصارف الكبرى فى المشروع لضمان قوة الشركة مالياً

أما بالنسبة لحث الاهالى على زراعة الخضروات والفاكهة فيجب اقناع كبار الزراع فى أول الأمر باستبدال بعض المحاصيل الزراعية الحالية التى ينتجونها بالخضروات والفواكه وبعد ذلك تسرى الفكرة من كبار الزراع الى صغارهم بعد ظهور ثمرات نجاحها

وهذه الطريقة تضمن مزية على جانب عظيم من الأهمية وهى أنه يسهل ضمان استعمال البزور الطيبة اذا كان عدد من تنتشر الفكرة بينهم فى أول الأمر صغيرا والمساحات التى يزرعونها واسعة بخلاف الحال فى الحالة العكسية

أما بالنسبة لطريقة اخراج المشروع من دور التفكير والتدبير الى دور التنفيذ فقد كان أول محاولة لاعداد الابحاث اللازمة لانشاء الشركة فى هذا العام غير أن هناك صعوبات كثيرة من جهة طرق إرسال الخضروات وعمل التجارب لاختبار هذه الطرق

وسبق أن قامت احدى شركات الملاحة بعمل تجربة ارسال الطماطم المصرية الى الخارج ولكنها وضعت الطماطم فى أقفاص من الحديد تهشمت فى الطريق بسبب وضع بضائع أخرى فوقها وترتب على ذلك أن وصلت الطماطم معجونة وعملت نفس التجربة على القنبيط فوصل فى حالة متوسطة لنفس السبب

وشركات الشحن تبدى كل مساعدة فى عمل تجارب التصدير مجانا وأن شركة دويتش ليفانت لين التى يمثلها بالاسكندرية المسيو بيانكى مستعدة لارسال جميع العينات مجانا الى هامبرج وأن هذه الشركة التى تقطع بواخرها المسافة بين القطر المصرى وهامبرج فى مدة تتراوح بين ٢٠ و ٢١ يوما مرتبطة مع شركة أخرى وهى سركة سفنسكا أورينت لين التى تقطع بواخرها نفس المسافة فى مدة تتراوح بين ١٥ و١٦ يوما .

و بعض شركات الشحن مستعدة لعمل أجهزة للتبريد وأن النقل فى عنابر التبريد لاتزيد نفقاته عن النقل فى العنابر العادية وانما تأتى زيادة النفقات عند بناء البواخر فقط حيث تزيد نفقات بناء البواخر ذات أجهزة التبريد عن نفقات البناء فى البواخر العادية .

وتنفيذ هذا المشروع يستدعى انشاء مخازن للتبريد بالاسكندرية

كالمخازن الموجودة بميناء هامبرج وهذه المخازن يجب أن تقيمها الحكومة كما هو الحال بالنسبة لمخازن هامبرج وتؤجرها للأهالى نظير أجور معينة تحصل بنسبة الأحجام المكعبة

أما الطريقة التى تتبع لكى يدخل المشروع فى دور التنفيذ الحقيقى فهى أن تستمر التجارب التى تقوم بها وزارة الزراعة وشركات الشحن الآن الى ما قبل شهر يونيه بشهر او شهرين

واذا دلت التجارب على النجاح يسعى فى انشاء مكتب صغير بالاسكندرية يتولى التصدير فى مدة السنة الأولى على أساس تجارى حتى اذا أمكن بناء على اختبارات المكتب ونتائج أعماله اقناع كبار المزارعين فى مصر بنجاح المشروع تتكون الشركة بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من تاريخ البدء فى التصدير بمعرفة المكتب .

حسن نشأت

وزير مصر المفوض فى المانيا